

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

النقابة الوطنية للقضاة

الجزائر في 26/11/2019



بيان

في تاريخ 29 من شهر ربيع الأول 1441 الموافق لـ 26 نوفمبر 2019 انعقد المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للقضاة في دورة استثنائية لمناقشة نتائج الاحتجاج الوطني الذي دعت إليه النقابة، وتقييم المآلات المترتبة عنه مهنيا واجتماعيا.

في البداية سجل المكتب التنفيذي ارتياحه الكبير لوقف القضاة التاريخية من أجل تكريس الاستقلالية المنشودة بعد أن تلاشت ملامحها بين نصوص واضحة وممارسات فاضحة، كما أن هذه المحطة التاريخية في تاريخ القضاء الجزائري بينت أن الصراع الحقيقي يدور بين أحرار وأشرار، وستكون الغلبة حتما للشرف والحرية ولو بعد حين.

لقد راعى السادة القضاة من خلال نقابهم الوطنية المصلحة الوطنية، ومصالح المتقاضين، والظرف الصعب الذي تمر به البلاد، تفاديا لخلق أزمة عاصفة قد تكون نتائجها مدمرة للبلاد، والتزموا بالصبر والحكمة بقرارهم وقف الاحتجاج، غير أن مصالح الوزارة نكلت عن التزاماتها اتجاه القضاة والوسطاء ضاربة عرض الحائط كل المعايير الأخلاقية والقانونية.

من جهة أخرى دافعت النقابة بقوة على استرداد المجلس الأعلى للقضاء لصلاحياته القانونية بشأن المسار المهني للقاضي، غير أنه خذل القضاة في موقف غير مبرر قانونيا

وأخلاقيا، والبيان الصادر عنه بتاريخ 25 نوفمبر 2019 يبين درجة الاستخفاف التي عولجت بها الأزمة الأخيرة.

إن الحركة السنوية الكارثية بكل تداعياتها المهنية والاجتماعية، وعبثية معالجة التظلمات تثبت للمرة الألف أن القاضي لا يزال رهينة للعصب والمناورات في مساره المهني ووضعه الاجتماعي عن سبق إصرار يتم تكريسه في غرف مغلقة بعيدا عن الآليات القانونية وأدوات الشفافية، وبهذه الكيفية فإن الأداء القضائي سيكون مُحِطًا لكل المتعاملين مع المرفق القضائي، ولا يمكن تحميل القضاة ما لا طاقة لهم به.

على مستوى الهيكلية تم استهداف هيكل النقابة بصورة مفضوحة، بنقل أعضاء المجلس الوطني المنتخبين للنقابة ومكاتبها التنفيذي خارج المجالس القضائية التي تم انتخابهم فيها، مخالفة لنصوص القانون المنظم للعمل النقابي الذي يجرم هذا الفعل ويعاقب مرتكبيه بالحبس والغرامة، ولم تنفع تعهدات الرئيس الأول للمحكمة العليا ورئيس الاتحاد الوطني للمحاميين الرامية لتصحيح الوضع أمام عنجهية متطاولة على الجميع.

يبدو أن النقابة الوطنية للقضاة بتركيتها الحالية لم ترق للبعض بحكم شرعيتها غير المسبوقة، والرغبة في كسر شوكتها ظاهرة ومفضوحة، لكن ذلك لن يتحقق أمام التضامن غير المسبوق بين القضاة، وهو صمام أمان النقابة ومصدر قوتها، وتبعًا لذلك فإن المكتب التنفيذي يجدد شكره لكل القضاة على موقفهم التاريخي وستكون هيكل النقابة ممثلة لهم بكل أمانة وفخر.

لقد تنصل الوزير من الالتزامات المتفق عليها بخصوص كيفية معالجة التظلمات وطبق سياسة الأمر الواقع أمام المكتب الدائم للمجلس الأعلى للقضاء بمعايير ابتدعها ونسبها للنقابة افتراء، مبقيا على مظلمته التاريخية شاهدة عليه والأشهر القادمة ستظهر للجميع تداعيات ما حصل، لأن كرة الثلج تزداد حجما وصلابة وحركتها القادمة ستكون قاسية، فيما تبقى باقي المطالب تنتظر التجسيد في القريب العاجل وتعطيها سيفرز وضعا أكثر تشددا يصعب تسييره أو التحكم فيه.

نثمن موقف السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص فضيحة الاعتداء علي القضاة بمجلس قضاء وهران، وندعوه إلى استكمال إجراءات التحقيق في الواقعة علما أن النقابة ستقدم شكوى رسمية ضد من أمر أو نفذ الوقائع المهيمنة لصورة القضاء الجزائري أمام الرأي العام الوطني والدولي.

في الختام تجدد النقابة الوطنية للقضاة شكرها وتقديرها لموقف السادة القضاة والتفافهم حول قيادة النقابة التي ستبقى خادمة لهم في كل الظروف، كما تنوه بتضامن كل الشرفاء مع مسعاها الرامي لتكريس استقلالية حقيقية للقضاء تضمن حقوق الأفراد وتصون قيم المجتمع.

عاشت الجزائر حرة مستقلة، والمجد والخلود لشهادتنا الأبرار.

عن المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للقضاة

الرئيس / يسعد مبروك

